

* خليل شاهين

القضية الفلسطينية في مهب تسوية

إقليمية تعزز "الربيع الإسرائيلي"

تنطوي التطورات المتلاحقة منذ زيارة الرئيس الأميركي باراك أوباما للمنطقة في آذار/مارس الماضي، على مفارقة في نظر كثيرين. فالتكهنات لم تعد تدور حول مدى الاستعداد الإسرائيلي لتلبية المطالب الفلسطينية لاستئناف المفاوضات في ظل أجواء "الربيع العربي"، وإنما حول المدى الذي ستبلغه التنازلات الفلسطينية / العربية لتلبية المطالب الإسرائيلية المنقولة بلسان أميركي إلى الفلسطينيين والعرب خلال الجولات المكوكية لوزير الخارجية الأميركي جون كيري. مفارقة تعكس إحباطاً متزايداً في أوساط الفلسطينيين إزاء تأثير المتغيرات العربية في مستقبل القضية الفلسطينية، في ظل الحديث عن تسوية إقليمية يزهر فيها "الربيع الإسرائيلي" في عواصم عربية عدة.

ومع تبني الرئيس أوباما الرواية الصهيونية التي تنفي الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني في أرض وطنه، خلال زيارته لإسرائيل (انظر نص خطاب أوباما أمام طلبة الجامعات في القدس، ٢١/٣/٢٠١٣)،^١ ولرام الله على هامشها قبيل إلقاء خطابه في اليوم ذاته، بدأت الإدارة الأميركية تحركاً مكثفاً يقوده كيري عبر جولات مكوكية يدير من خلالها مفاوضات غير مباشرة بشأن مرجعية وأهداف وأطر المفاوضات المباشرة المزمع استئنافها في حزيران / يونيو، وفق الجدول الزمني الأميركي، سعياً لتضييق الفجوات بين الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي على قاعدة الاقتراب من الرؤية الإسرائيلية، لكن بتوفير غطاء عربي لتنازلات فلسطينية تقدّم باسم الجامعة العربية.

"تبادل الأراضي": تبرير فلسطيني وتبرؤ مصري

بلّغ الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي، منسق الأمم المتحدة الخاص بعملية السلام في الشرق الأوسط روبرت سيربي، خلال لقاء في ١٧ نيسان / أبريل الماضي، موقف الجامعة من إعادة إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط كما سيتم طرحه على الإدارة الأميركية خلال زيارة الوفد الوزاري العربي لواشنطن في ٢٩ من الشهر ذاته. وصرّح متحدث باسم الجامعة عقب اجتماع العربي وسيربي أنه "لم يعد من الجائز الاستمرار في المقاربات الانتقائية من إدارة النزاع في الشرق

* صحافي فلسطيني.

الأوسط وليس تسوية النزاع"، وأضاف أنه "بات من الضروري العودة إلى الأمر الأساسي وهو تنفيذ قرار مجلس الأمن للصراع العربي - الإسرائيلي رقم ٢٤٢ وبالتالي العودة إلى حدود عام ١٩٦٧".^{٢٠} لم يصمد هذا الموقف طويلاً مع بدء مهمة الوفد الوزاري العربي في واشنطن، إذ قدّم رئيس الحكومة القطرية ووزير الخارجية حمد بن جاسم آل ثاني وجهة نظر أخرى للجامعة العربية التي تحدث باسمها، خلال لقاء مع كيري حضر جانباً منه جون بايدن نائب الرئيس الأميركي، مؤكداً قبول الجامعة العربية بمبدأ تبادل محدود للأراضي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي للتوصل إلى اتفاقية سلام.

وعبر معظم الفصائل الفلسطينية عن رفض تعديل المبادرة العربية للسلام في اتجاه التكيف مع المطالب الأميركية - الإسرائيلية، غير أن كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات بادر إلى الدفاع عن "الإعلان العربي" بقبول مبدأ تبادل الأراضي الذي يعني "شرعة" الكتل الاستيطانية على الأرض الفلسطينية، والإقرار بعدم العودة إلى حدود ١٩٦٧، في تناقض مع مضمون رفع مكانة فلسطين إلى دولة بصفة مراقب في الأمم المتحدة، مؤكداً أن تصريحات رئيس الحكومة القطرية حمد بن جاسم آل ثاني، "تعكس وجهة النظر الفلسطينية الرسمية"، في حين عبر زميلا عريقات في اللجنة المركزية لحركة "فتح" نبيل شعث ومحمد اشتية عن موقف لا يرفض مبدأ تبادل الأراضي من حيث الجوهر، لكنه يعترض على توقيت طرحه، مشيرين إلى معارضتهما طرح مسألة التعديلات الحدودية قبل الشروع في المفاوضات السلمية!^{٢١}

وفي أعقاب هذه التفسيرات المتباينة، أكدت اللجنة المركزية لحركة "فتح" في ختام اجتماع عقده برئاسة الرئيس محمود عباس في ١١ أيار / مايو، أن "الجانب الفلسطيني يتعامل بجدية مع الجهود الأميركية وصولاً لإنجاحها"، مشيرة إلى أن "نجاح هذه الجهود يحتاج أولاً إلى إعلان إسرائيلي واضح بالاعتراف بحل الدولتين على حدود عام ١٩٦٧، ووقف الاستيطان والإفراج عن الأسرى، خاصة الذين اعتقلوا قبل نهاية العام ١٩٩٤".^{٢٢}

وخلافاً للموقف المعلن من قبل عريقات، ثم من اللجنة المركزية لحركة "فتح"، وفي محاولة للتبرؤ من "الإعلان العربي"، أكد وزير الخارجية المصري محمد كامل عمرو، الذي شارك ضمن الوفد الوزاري العربي إلى واشنطن، "أن مبادرة السلام العربية مازالت هي الأساس الذي يرتكز عليه الموقف العربي إزاء تسوية النزاع في الشرق الأوسط من دون أي تعديل أو تغيير في صيغتها الأصلية. وأوضح المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية السفير عمرو رشدي، في بيان صحفي، أن وزير الخارجية يؤكد أن هذه المبادرة صدرت عن القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢، وبالتالي لا يمكن لأي جهة أخرى إجراء أي تعديل عليها".^{٢٣}

وبادر الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى التأكيد بشكل قاطع أن طرح الوفد الوزاري العربي لإعلان القبول بمبدأ تبادل الأراضي تم بناء على طلب مباشر من الرئيس عباس نفسه.^{٢٤}

تجميد الانضمام إلى وكالات الأمم المتحدة

وقال مصدر دبلوماسي مصري رفيع المستوى إن "الوفد ذهب بناء على تكليف القمة العربية بالدوحة لإطلاع الإدارة الأميركية على الحالة الراهنة في عملية السلام والجمود بسبب الاستيطان المستمر وإنكار القيادات الإسرائيلية لحل الدولتين"، مشيراً إلى أنه "ذهب لجلب التأييد الأميركي للجانب الفلسطيني وشرح المماطلات والانتهاكات الإسرائيلية، فكانت نتيجة الزيارة مزيداً من

الضغط على الجانب الفلسطيني لعدم ملاحقة إسرائيل قضائياً في المحافل الدولية. "وأضاف أن "الوفد العربي تعهد للإدارة الأميركية بمنع السلطة الفلسطينية من الانضمام لوكالات الأمم المتحدة بعد حصولها على صفة دولة غير عضو بالأمم المتحدة، وكذلك تجميد الدعاوى التي كانت تعترم السلطة رفعها أمام المحكمة الجنائية الدولية."⁷

وواقع الحال أن التعهد بعدم الانضمام إلى وكالات الأمم المتحدة قُدم فلسطينياً قبل زيارة الوفد الوزاري العربي لواشنطن، إذ قال رياض المالكي، وزير الشؤون الخارجية في حكومة سلام فياض المستقيلة في مؤتمر صحفي بعد انتهاء اجتماع الوفد الوزاري العربي مع كيري: "إننا كنا قد تقدمنا بوعدنا هذا أثناء زيارة الرئيس أوباما لرام الله في آذار / مارس الماضي، لإثبات حسن نيتنا، وصدقنا في بذل الجهود المتفانية لتحقيق السلام مع إسرائيل وقيام حل الدولتين، وتقديراً منا للجهود الأميركية الصادقة سعيًا وراء السلام."⁸

خطة كيري: مسارات رئيسية وفرعية

تتضمن خطة كيري التحرك على مسارين رئيسيين: الأول، إقليمي ويهدف إلى بناء محور يستند إلى تعاون إقليمي أمني يشمل إسرائيل وتركيا وعدداً من الدول العربية، والثاني، إسرائيلي - فلسطيني، ويتفرع عن كل منهما مسارات فرعية. وبينما يتم التحرك على المسار الأول تحت عنوان بناء توافق دولي إقليمي على عناصر الحل السياسي للصراع الدائر في سورية، فإنه يشمل أيضاً مساراً تفاوضياً إسرائيلياً - عربياً يتقدم بالتوازي مع المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية ويشكل غطاء لها. وكانت مصادر سياسية إسرائيلية، غير رسمية، ذكرت أن كيري يعرض خطة لاستئناف المفاوضات، ليس بين الإسرائيليين والفلسطينيين فحسب، بل مع وفد من الجامعة العربية أيضاً، بغية التوصل إلى اتفاقات سلام شامل على أساس مبادرة السلام العربية (بعد إدخال تعديلات وإضافات إليها). وقالت هذه المصادر إن المحادثات التي يجريها كيري مع مختلف الأطراف الإسرائيلية والعربية، تستهدف إطلاق مفاوضات على مسارين متوازيين في الصيف المقبل: الأول، بين إسرائيل والفلسطينيين، والثاني، بين إسرائيل والجامعة العربية. وأضافت أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، والرئيس عباس، وافقا على الخطة، وأن كيري يسعى لإقناع القادة العرب بها، مشيرة إلى أن هذه المفاوضات قد تفتتح بقاء قمة في واشنطن، يضم الرئيس أوباما، والرئيس عباس، ونتنياهو، بينما سيحاول كيري ضم قادة عرب إلى هذا اللقاء. واعتبرت هذه المصادر أن الرئيس عباس "يرى في فتح المسار التفاوضي العربي، غطاء ضرورياً وعنصر تشجيع له ليدخل المفاوضات."⁹

وضمن الإطار التفاوضي الفلسطيني - الإسرائيلي، يتحدث كيري عن ثلاثة مسارات "متلازمة"، هي الاقتصاد والأمن والسياسة، ولهذا الغرض عقد اجتماعات مع رجال أعمال كبار في الولايات المتحدة لحضهم على الاستثمار في الضفة الغربية.

دور أردني مستقبلي

في حين تتردد أنباء عن اجتماعات غير معلنة عقدها كيري مع رجال أعمال فلسطينيين كان بعضهم سابقاً إلى الطيران إلى واشنطن لهذه الغاية، علاوة على لقاءات عقدها هؤلاء مع رجال أعمال إسرائيليين، بل ساسة على مستوى الرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس، فإن اللقاءات "غير

الرسمية" التي تجري منذ أشهر بـ "مباركة فلسطينية رسمية"، بين شخصيات فلسطينية وأردنية، سياسية واقتصادية، للبحث في إطار للعلاقات المستقبلية بين البلدين، لم تعد خافية، وتثير تساؤلات عن مغزاها في هذه المرحلة، ولا سيما بالتزامن مع توقيع الجانبين الفلسطيني والأردني، وبشكل مفاجئ، "اتفاقية الدفاع عن القدس والمقدسات"، التي تكرر ولاية ملك الأردن على الأماكن المقدسة في مدينة القدس. وأشارت تقارير صحافية إلى أن كثيراً من دوائر التحليل ربطت "بين الاتفاقية التي تضع الإشراف على المواقع الدينية كاملاً بين أحضان القصر الأردني، وبين مشروع اندماج كوندراي كان عباس قد كلف وفداً ثنائياً بدراسته ووضع تصورات بخصوصه." كما تشير هذه التقارير إلى تفاعل أردني رسمي "خلف الكواليس مع الحوار التفصيلي بعنوان الكوندراي المنتظرة الذي تخوضه بضوء أخضر من رام الله وعمان مجموعتان سياسيتان يقود الأولى باسم الفلسطينيين رجل الأعمال منيب المصري، ويقود الثانية باسم الأردنيين نجم اتفاقية وادي عربية الدكتور عبد السلام المجالي." ونقلت صحيفة "القدس العربي" معلومات عن المجموعتين "تشير إلى توصلهما لوثيقة مكتوبة وكاملة التفاصيل، وهي ورقة مطروحة على الشعبين والقيادتين، وتتضمن تفصيلات متعددة للشكل الاجتماعي والسياسي والتشريعي المقترح لإقامة نموذج يمكن تسويقه شعبياً لعلاقة بين الأردن ودولة فلسطين الناشئة.^{١٠٠}

أزمة استقالة فياض واستعفاء المصالحة

إن استمرار تبني القيادة الفلسطينية سياسة ذات طابع انتظاري من شأنه أن يجرى البت في استحقاقات مهمة تشكل أساساً للتحوّل نحو استراتيجية وطنية بديلة من مواصلة الدوران في حلقة المفاوضات العقيمة، وفي مقدمها استحقاق المصالحة الوطنية، ولا سيما في ظل الأزمة الناشئة عن استقالة رئيس الحكومة سلام فياض من منصبه، وإعلان الرئيس عباس، تحت ضغط نصوص القانون الأساسي، بدء مشاورات لتأليف حكومة توافق وطني. وهذه مهمة تبدو عسيرة في ظل الفجوة الكبيرة بين موقف حركة "فتح" المصرّ على تأليف حكومة برئاسة عباس ذات مهمة تنحصر بالتحضير لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية خلال ثلاثة أشهر، وموقف حركة "حماس" المتمسك بتطبيق بنود اتفاق القاهرة بالتزامن والتوازي كرزمة واحدة، وخصوصاً بشأن إجراء انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني أيضاً.

ونقلت صحيفة "الشرق الأوسط" عن مصادر فلسطينية مطلعة أن "المسؤولين المصريين اقتنعوا بعد لقاء عدد من ممثلي حركتي 'فتح' و'حماس' وشخصيات فلسطينية مستقلة بأن الإصرار على فكرة إجراء الانتخابات سيجعل فرص تحقيق المصالحة (ضئيلة)، لا سيما في ظل تحقّق حركتي 'فتح' و'حماس' على صيغة توفيقية أخرى بلورها الجانب المصري مؤخراً وتقضي بتراجع 'حماس' عن مطالبتها بإجراء انتخابات المجلس الوطني بالتزامن مع إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، مقابل موافقة 'فتح' على أن تعمل حكومة الوفاق الوطني لمدة عام، وليس كما يطالب أبو مازن بالألّا يتجاوز عمرها الثلاثة أشهر تُجرى بعدها انتخابات تشريعية ورئاسية." وأشارت المصادر إلى أن "الجانب المصري توصل إلى قناعة مفادها أن فرص إجراء الانتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة تؤل إلى الصفر، بسبب عدم رغبة الحكومة الإسرائيلية الجديدة في توفير الظروف والشروط التي تسمح بإجرائها في الضفة، علاوة على الخلافات بين الحركتين حول ظروف وشروط تنظيمها." كما يقترح الجانب المصري "أن تتولى حكومة الوفاق الوطني عملية دمج المؤسسات في الضفة وغزة،

وتطبيق المصالحة المجتمعية على أن يؤجل دمج الأجهزة الأمنية، وأن تواصل الأجهزة الأمنية في كل من الضفة وغزة عملها تحت ظل قياداتها الحالية.^{١١}

ومن شأن بقاء هذا الاستعصاء من دون حل أن يدفع نحو سيناريوهات تتعلق باضطراب الرئيس عباس إلى اتخاذ قرار بشأن مصير الحكومة في الضفة الغربية، وتتراوح ما بين استمرار حكومة فياض فترة أخرى كحكومة تسيير أعمال، أو إعادة تكليف فياض بتأليف حكومة جديدة تستجيب لمتطلبات التحرك الأميركي على مساري الاقتصاد والأمن، بما يتطلبه ذلك من توظيف قدرات فياض في تأمين الدعم الخارجي والاستثمارات للمشاريع التي يعد بها كيري، وهما خياران يصعب تحقيقهما لعدة أسباب، في مقدمها تمسك فياض باستقالته، ووصول أزمة توزيع الصلاحيات بين منصبَي الرئاسة ورئاسة الحكومة إلى مرحلة اللا عودة بين عباس وفياض. وفي ضوء ذلك، تتراوح السيناريوهات الأخرى بين تأليف حكومة برئاسة شخصية مستقلة تحظى بقبول أميركي / أوروبي، ومن قبله إسرائيلي، من جهة، وتدين بالولاء للرئيس ولحركة "فتح" من جهة أخرى، الأمر الذي يصعب الخيارات المتاحة أمام الرئيس، أو تأليف حكومة برئاسة شخصية من حركة "فتح"، وهو خيار لا يقبله الغرب، ويزيده تعقيداً تعدد المتنافسين من "فتح" على المنصب، أو تأليف حكومة برئاسة عباس، تلتزم ببرنامجه السياسي، وتقدم باعتبارها خطوة انتقالية مستمدة من روح "إعلان الدوحة" بانتظار إعادة تشكيلها بالتوافق مع حركة "حماس".

حرب استيطانية

إلى حين انهيار الرهان على خيار المفاوضات لإقامة الدولة الفلسطينية في ظل المعطيات القائمة، وبلورة استراتيجية وطنية بديلة تستند إلى استعادة الوحدة الوطنية في سياق إعادة بناء منظمة التحرير، تتواصل المخططات الإسرائيلية لفرض الوقائع على الأرض بقوة الاستيطان والتهويد واتساع نطاق عمليات هدم المنازل، ولا سيما في القدس، والتطهير العرقي في منطقة الأغوار، بالترافق مع حرب يخوضها المستوطنون ضد الفلسطينيين عبر اعتداءات وهجمات منظمة على العديد من البلدات والقرى، إلى جانب وصول مخطط التقاسم الزمني للصلاة في الحرم القدسي الشريف إلى مراحلها النهائية مع تكرار عمليات الاقتحام شبه اليومية للحرم وصولاً إلى المسجد الأقصى المبارك. وقد أظهر تقرير صادر عن معهد الأبحاث التطبيقية - أريج أن مجموع ما تسيطر عليه إسرائيل من خلال مصادرتها للأراضي الفلسطينية بذرائع ومسوغات مختلفة يزيد عن ٤٠٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية، وهذا الرقم لا يشمل الأوامر العسكرية التي أصدرتها إسرائيل لبناء الجدار الفاصل، ولا تلك الخاصة بشق الطرق الالتفافية، ناهيك عن أن العديد من المستوطنات أقيمت على أراض فلسطينية خاصة، وهذه المساحات غير مشمولة بالـ ٤٠٪ المذكورة، أي أن الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل تتخطى هذا الرقم بكثير.^{١٢}

مؤشرات نحو استراتيجيات مواجهة جديدة

في مقابل هذه الحرب الاستيطانية، وغياب استراتيجيات مواجهة متوافق عليها وطنياً، تبرز مظاهر لاتساع نطاق المقاومة الشعبية وتحولها في اتجاه مغادرة مواقع ردة الفعل على الفعل الإسرائيلي، من خلال بدء العمل على استراتيجيات كفاحية تقوم على مبدأ فرض الأمر الواقع

الفلسطيني، باستلهم عبر ودروس إقامة القرى في المناطق المهددة بالمصادرة والاستيطان، على غرار قرية "باب الشمس"، علاوة على الدعوات إلى توحيد، أو تعزيز التنسيق، بين أطر ولجان مواجهة الاستيطان والجدار، وتوسيع نطاق تشكيل لجان الحماية والحراسة في البلدات والقرى المستهدفة باعتداءات المستوطنين، والبحث في أشكال إبداعية من المقاومة الكفيلة بردع المستوطنين. وفي هذا السياق أيضاً، يتم البناء على ظواهر كفاحية برزت في الفاعليات المتنوعة التي بادرت إليها المجموعات الشبابية المنخرطة في نقاش بشأن سبل توحيد رؤيتها وأهدافها في التجمعات الفلسطينية - في الوطن والشتات، وكذلك في نضالات الأسرى الذين يلهمون بإضراباتهم الأسطورية عن الطعام، أبناء الشعب الفلسطيني بشأن القدرة على تحقيق انتصارات تستند إلى تراكمات ذات مغزى. ■

المصادر

- ١ انظر نص خطاب الرئيس أوباما في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/03/20130322144717.html#axzz2SsMB8w51>
- ٢ موقع "أمد للإعلام" الإلكتروني، ١٨/٤/٢٠١٣:
<http://www.amad.ps/arabic/?Action=Details&ID=120502>
- ٣ الموقع الإلكتروني لوكالة "سما" الإخبارية:
<http://samanews.com/index.php?act=Show&id=158119>
- ٤ الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، ١١/٥/٢٠١٣:
<http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=153510>
- ٥ موقع "أمد للإعلام" الإلكتروني، ٣/٥/٢٠١٣:
<http://www.amad.ps/arabic/?Action=Details&ID=122449>
- ٦ صحيفة "النهار الجديد" الجزائرية، ١٠/٥/٢٠١٣، في الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.ennaharonline.com/ar/arabic_news/160151
- ٧ موقع "أمد للإعلام" الإلكتروني، ٣/٥/٢٠١٣:
<http://www.amad.ps/arabic/?Action=Details&ID=122459>
- ٨ موقع "فلسطين اليوم" الإلكتروني، ١/٥/٢٠١٣:
<http://paltoday.ps/ar/post/166824>
- ٩ الموقع الإلكتروني لصحيفة "الشرق الأوسط"، ٤/٥/٢٠١٣:
<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12576&article=727239&feature>
- ١٠ الموقع الإلكتروني لصحيفة "القدس العربي"، ٢٤/٤/٢٠١٣:
<http://www.alquds.co.uk/?p=37263>
- ١١ الموقع الإلكتروني لصحيفة "الشرق الأوسط"، ٢٦/٤/٢٠١٣:
<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12568&article=726233&feature>
- ١٢ الموقع الإلكتروني لوكالة "معاً" الإخبارية، ١٨/٤/٢٠١٣:
<http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=586947>